الأزمات الغذائية والمساعدات الدولية
بين الاعتبارات الإنسانية والحسابات الجيوستراتيجية

د. طافر زهير
جامعة طاهري محمد – بشار – الجزائر
zedtaf@gmail.com

ملخص:

عرف العالم في صيف 2008 تصعيداً خطيراً للأزمة الغذائية التي بدأت سنة 2007، ووجدت العديد من بلدان العالم نفسها على حافة الهاوية: فالارتفاع الفاحش في أسعار الغذاء دفع بمئات آلاف الناقمين من مراكش إلى نيودلهي ومن مدريد إلى دار السلام إلى التظاهر في الشوارع للتنديد وللمطالبة بحقهم في الغذاء. وضعية حرجة لم تفلح ما قامت وما تقوم به المجموعة الدولية منذ أكثر من 35 سنة من تجنبها، وتكرر سيناريو 1974/1972 وأصبحت حياة الملايين مهددة. وفي ذاك الإطار الصعب عقدت دول العالم بروما الإيطالية "القمة العالمية الثالثة للغذاء"، مؤتمر على المستوى الرفيع، جمع كبار العالم وصغاره، أغنيائه وفقرائه، لأن الجوع لا جنسية له ولا يعترف بالحدود وتم خلال هذه القمة اتخاذ مجموعة من التدابير لتفادي تفاقم الوضع، وأدرك الجميع بأن إشكالية الغذاء أكثر تعقيداً مما كان في الحسبان وأن حلول ناجعة حيالها لا يمكن أن تكون ظرفية ولا تخص القطاع الزراعي فحسب، بل تتطلب تظافر الجهود على مستويات عدة وإعادة النظر في سياسات بعض البلدان التي جعلت من السيارات منافس للبشر على الغذاء...لكن سنوات بعد ذلك، ما زال الخطاب حبراً على الورق أو بالأحرى، كلام لا يسمن ولا يغني من جوع، وازداد الجياع جوعاً والجوع انتشاراً. ومن خلال هذا البحث، تبين وبانتهاج منهج تاريخي–وصفي بأن المساعدات الغذائية لكثيراً ما تمنح لكسب ولاء، للضغط على أنظمة سياسية أو لحسابات جيو–استراتيجية محضة، وان القضاء على الجوع لا يمكن أن يتم إذا بقيت الأمور على حالها والأفضل استثمار تلك الأموال لتطوير الأجهزة الإنتاجية في الدول المحتاجة.

الكلمات المفتاحية: المجاعة، الجوع، الحق في الغذاء، المساعدات الغذائية، القمة الغذائية، الوقودات الخضراء.

Résumé:

Le monde a vécu au cours de l'été 2008, une grave escalade de la crise alimentaire dont les prémices remontaient à 2007, et plusieurs pays se sont retrouvés au bord du gouffre : l'élévation spectaculaire des prix des denrées alimentaires a poussée des centaines de milliers de protestataires, de Marrakech à New Delhi et de Madrid à Dar Es-Salaam, à envahir les rues et à réclamer leur droit à l'alimentation. Une situation alarmante que la communauté internationale et en dépit de ce qu'elle a entrepris par le passé et ce qu'elle s'efforce à accomplir au présent, n'a pu éviter, ce qui présage une répétition du scénario de 1972/1974. Dans ce contexte assez délicat, la communauté internationale organisa à Rome, un troisième sommet sur l'alimentation, réunion au sommet à laquelle ont pris part tant les grands de ce monde que les moins nantis pour débattre d'un phénomène qui ne se limitent ni aux frontières ni aux nationalités, et tous ont pris conscience que les mesures conjoncturelles ne peuvent suffire à résoudre le problème et que l'alimentation et tout ce qui gravite autour, n'est pas seulement une affaire de rendements ou de production, mais est conditionnée par un ensemble d'éléments et nécessite pour son amélioration, des efforts à des niveaux divers. Partant de là, cet article aura pour objectif de présenter la situation de la faim dans le monde; aussi il abordera les principaux facteurs qui ont été la cause des crises alimentaires des dernières décennies, et enfin, il se penchera sur l'aide alimentaire mondiale et sur l'égoïsme, sinon l'hypocrisie, qui l'imprègnent.

Mots-clés : Famine, Droit à l'alimentation, Aide alimentaire, Sommet alimentaire, Biocarburants.

Classification JEL : F35, I38, Q18, Q54.

تمهيد

في وقت أصبحت فيه السيارات تزاحم البشر على الغذاء، وفي زمن أصبح فيه الغذاء سلاح ووسيلة ضغط وفي عالمٍ أصبح شعاره المخفي "الفقير عبدٌ للغني والبقاء للأقوى"، تفشت مظاهر الفقر وازداد عدد الجياع والمستقبل لا ينذر بخير مع الأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتتالية والتي لا يكاد يوم يمر بدون أن يسمع عن تداعياتها في ذاك البلد أو في ذاك الإقليم: فبتزايد عدد السكان والذي تجاوز 7 ملايير نسمة، وتتالي الأزمات الاقتصادية والمالية، وانعكاسات الانحباس الحراري على المناخ من جفاف وفياضانات، ناهيك عن الصراعات والحروب التي تشهدها بلدان عدة، فإن احصائيات المنظمات المختصة في الفقر والغذاء تشير إلى تزايد مستمر في عدد من يعانون من الجوع. ومما سبق، يجتهد هذا البحث الموجز على الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي وضعية الجوع، إن صح التعبير، في العالم؟

– ما الذي حققته المنظومة الدولية من نتائج للتخلص من الجوع في العالم؟ أو بعبارة أخرى، هل الإجراءات المتخذة منذ عقود ناجعة بالقدر الكافي؟

– هل من متغيرات أخرى، غير تلك ذات الطابع الإنساني، تتدخل وتتداخل مع حجم المساعدات المقدمة ووجهتها؟

أما عن أهداف البحث، فهي تتمثل في التحقق من مدى صحة الفرضيات التالية:

– عدد الجياع في تزايد كما ذُكر آنفاً، وتوزيعهم عبر العالم شديد التباين، مما يصعب من جهود المنظومة الدولية للحد منه ويُصعب التحدي سنة بعد أخرى.

– كون بلدان عدة تزخر بثروات وفيرة عُرضة للجوع، يوحي وبالإضافة للمناخ القاسي وللظروف الاقتصادية المتأزمة، تداخل عوامل جيو–استراتيجية في المعادلة وحسابات سياسية لفرض هيمنة أو لممارسة ضغوطات على أنظمة سياسية معينة.

ولاختبار الفرضيات هذه ومن خلال منهج تاريخي–تحليلي، سوف يستعرض البحث وضعية الجوع والمجاعة في العالم وتطور نظرة المجتمع الدولي حيالها، من خلال إحصائيات مصدرها منظمة الغذاء (الفاو) والبرنامج الغذائي العالمي (WFP)،كما سيجتهد على تشخيص أهم العوامل المتسببة في الأزمات الغذائية التي شهدتها العشريات الأخيرة والإجراءات التي اتخذتها المنظومة الدولية للتصدي لها وخاصةً المساعدات الغذائية، وفي عنصر أخير، سيجتهد على الربط بين عوامل جيو–استراتيجية وأخرى اقتصادية وبين حجم المساعدات المقدمة بالاعتماد على احصائيات برنامج الغذاء العالمي.

I. الجوع و المجاعة في العالم

أ. الجوع و المجاعة:

يعرف الجوع على أنه القُصور في الحصول على غذاء كافي و سليم، وعادةً ما يكون بسبب الفقر المدقع ونتيجةً له. وسوء التغذية ونقص التغذية من أنواع الجوع؛ لكن هناك نوع آخر، مستعصي وأشد ضرراً من السابق ذكرها، وهو "المجاعة Famine"، أي "الندرة الشبه تامة للغذاء والتي تتسبب في نسبة كبيرة من الوفيات" (Boumendjel, 2006). والفقر والمجاعة جزء من قصة البشرية، عرفتها كل الحضارات على الأقل مرة واحدة في تاريخها، حتى أنه وفي بلاد الغرب والمسيحية، فبشاعة الجوع والمجاعة (Fames) ومساوئها جعلتها توصف في الإنجيل وبرفقة الحرب (Bellum)، الطاعون (Pestilentia) والموت (Mors)، أحد فرسان القيامة الأربعة Les quatre cavaliers

de l'Apocalypse"، أي كرمز للآفات والخراب الذي سيحل ببني آدم في آخر الزمان. أما عن أسباب المجاعة، فيمكن حصرها في خمسة عوامل رئيسية (Brunel, 1999):

- الظروف المناخية من جفاف وفيضانات تقضي على المحاصيل المزروعة والمخزنة، مثلما كثيراً ما يحدث في البلدان الآسيوية (البنغلاديش، الهند،...الخ) و بلدان الساحل (المالي، النيجر، إثيوبيا،...الخ).
- الأوبئة والأمراض التي تمس النباتات والحيوانات، والتي تقضي على المحاصيل أو على القطعان بشكل واسع.
- الحروب والنزاعات المسلحة التي تتسبب في ندرة غذائية، سواءاً من جراء توقف الإمدادات الخارجية والداخلية بسبب التقنين في توزيع الغذاء، أو بسبب استعمال أسلحة تقضي على المحاصيل (مثل "العامل البرتقالي[1]" Agent orange) أو انتهاج سياسة الأرض المحروقة.
- الحصارات الاقتصادية، مثل ما حدث للعراق ومازال يحدث لكوبا.
- انتهاج طرق إنتاجية غير ملائمة أو مدمرة للمحيط والبيئة.
- تدهور السوق وحدوث ارتفاع فاحش للأسعار، بسبب المضاربين أو لأي سبب آخر.

إذن، يمكن إجمال العوامل المتسببة في المجاعة في "عوامل بشرية" وفي "عوامل طبيعية"، لكن المجاعات التي تتسبب فيها هذه الأخيرة، كثيراً ما تكون مرحلية ومؤقتة وأقل حدة من تلك التي يتسبب فيها الإنسان (Brunel,1999).

ب. مدى انتشار الجوع في العالم:

كما ذكر آنفاً، عرفت العديد من الحضارات مجاعاتٍ وبحدات متفاوتة، وهذ بعض من المجاعات الأكثر فضاعةً والتي شهدتها البشرية في القرون الثلاثة الأخيرة:

- المجاعة الأيرلندية في منتصف القرن التاسع عشر، التي تسبب فيها مرض "ميلديو البطاطا Mildiou de la pomme de terre" وقمع المحتل البريطاني آنذاك. وأودت هذه المجاعة بحياة ثلث سكان إيرلندا آنذاك (بين 750 ألف ومليون ضحية) ودفعت بالكثير من الناجين إلى الهجرة نحو أمريكا، نيوزيلندا وأستراليا.
- المجاعة الروسية، التي قضت على الملايين من الأشخاص والتي مست الاتحاد السوفياتي في الأيام الأولى من عمر الشيوعية، والتي حدث بسبب انتشار مرض "التيفوس Typhus" من جهة، والنزاعات المسلحة بين البلشفيين وآخر أنصار القيصرية والمناهضين لسياسة "لينين Lénine" من جهة أخرى.

- المجاعة الأوكرانية بين سنتي 1922 و1933، التي يسميها الأوكرانيون "هولدومور Holdomor"، والتي هلك على إثرها 11 مليون شخص، نتيجةً لسياسة "ستالين Staline" القمعية التي أرغم من خلالها الفلاحين الأوكرانيين على الاندماج بالقوة في المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وصادر منتجاتهم وممتلكاتهم.
- المجاعة البنغالية سنة 1943 التي راح ضحيتها بين 1,5 و3 مليون شخص، والتي حدثت بسبب مجموعة من العوامل: سياسة "الأرض المحروقة" التي طبقها البريطانيون آنذاك في إقليم "البنغال" الهندي، والذين كانوا متخوفون من زحف الجيش الياباني في آسيا واحتمال استيلائه على المخزونات الغذائية؛ إعصار خريف 1942 الذي ضرب المنطقة وخرب آلاف الهكتارات المزروعة وارتفاع أسعار الأرز في السوق المحلية.
- المجاعة الصينية بين 1958 و1960، نتيجةً لسياسة "القفزة الكبرى للأمام Dà yuè jìn" التي انتهجها "ماو زيدونغ Mao Zedong" والذي حاول إعطاء توجه جديد للسياسة الصينية من خلال تجنيد الطاقات البشرية وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية. ويقدر عدد ضحايا هذه المجاعة بـ 30 مليون شخص.
- المجاعات الإثيوبية (بالجمع)، فهذا البلد الذي كان في العصور القديمة من أرقى الحضارات، عرف مجاعات متكررة بسبب اللا-إستقرار السياسي والظروف الطبيعية (الجفاف)، وأشدها ضرراً تلك التي حدثت بين 1973 و1974 والتي توفي على إثرها ما بين 50 ألف و200 ألف شخص، غالبيتهم أطفال، وكذا مجاعة 1985/1984، والتي خلفت ما يقارب 500 ألف ضحية. واالأشكال الموالية تعطي فكرة عن تفشي الجوع في بلدان العالم في 1970، 1996 و2015:

الشكل1:«**خريطة الجوع لعام 1970 (النسبة من عدد السكان الإجمالي للبلد)**»

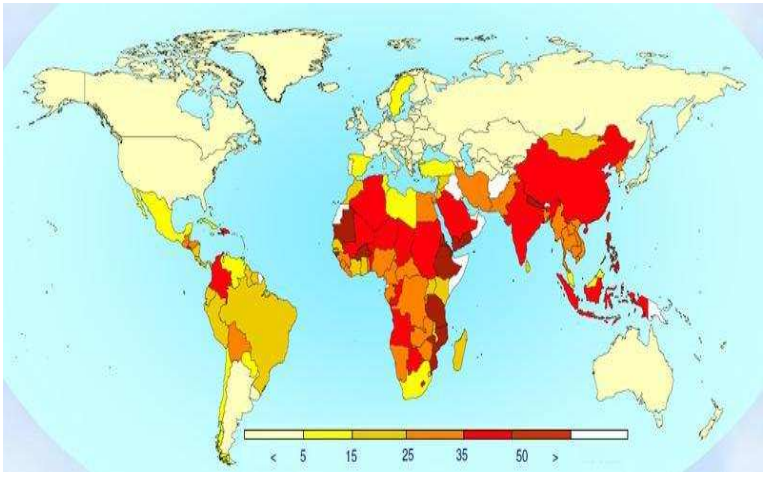

الشكل 2:« خريطة الجوع لعام 1996 (النسبة من عدد السكان الإجمالي للبلد)»

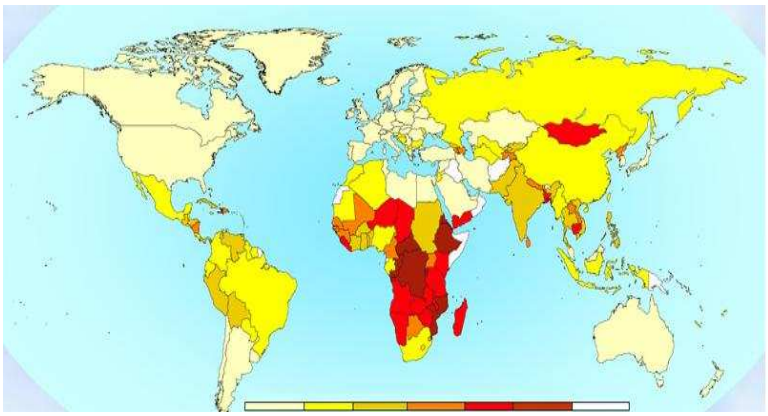

مصدر الشكلين 1 و 2: fsmap/flash_map.htm www.fao.org/es/ess/faostat/foodsecurity/

الشكل 3: «خريطة الجوع لعام 2015 (النسبة من عدد السكان الإجمالي للبلد)»

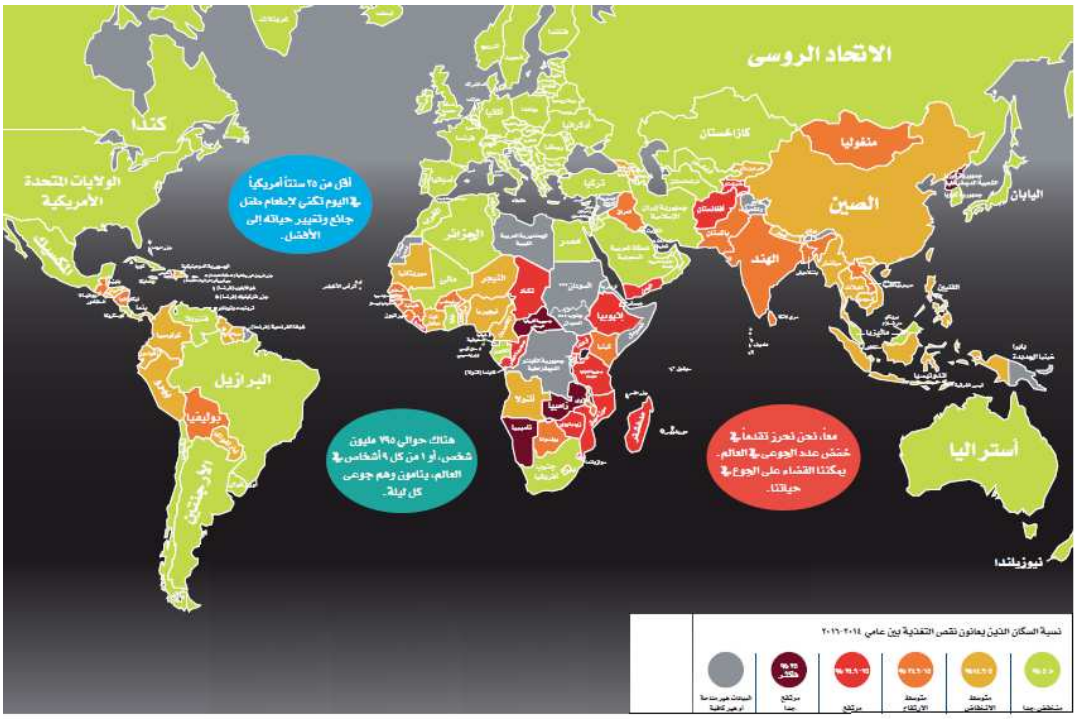

المصدر: https://ar.wfp.org/hunger/hunger-map-arabic

عام 2005، عانى ما يقارب الـ 854 مليون شخص من الجوع في العالم، أي 17% من سكان الكرة الأرضية آنذاك. وحتى وإن انخفضت هذه النسبة مقارنةً مع 1992/1990 (أين كانت تساوي 20%)، إلا أن عدد الجياع ارتفع بـ 37 مليون نسمة في السنوات العشرة الأخيرة (2008/1998) بسبب الحروب واللا-إستقرار السياسي. وفي هذا الشأن، تمكن البنك الدولي وخبرائه من إثبات وجود علاقة بين "الحوكمة الرشيدة" والقضاء على الجوع ووصل هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن البلدان التي استطاعت التقليل من عدد الجياع بقدر كبير، هي تلك التي أحرزت تقدمات على أربع مستويات: الاستقرار السياسي، فعالية أداء الحكومة، مقاومة الرشوة و احترام القانون. وفي سنة 2006، كان أكثر من 3,5 مليار شخص يعانون من نقص في استهلاك الحديد، 2 مليار من نقص في اليود و200 مليون طفل دون السادسة، من نقص في الفيتامين "A".

وفي عام 2015، ما يقارب 800 مليون شخص، مازالوا رغم الوعود والقمم والبرامج التنموية يعانون من الجوع. أما عن البلدان العربية، كان ومازال يشتكي بعض مواطنيها من الجوع، ففي سنة 1970، كانوا يشكلون بين 35 و50% من عدد السكان الإجمالي، وانخفضت هذه النسبة إلى أقل من 5% مع مطلع القرن الحالي، لكنها ارتفعت مجدداً، وحتى وإن كانت الاحصائيات الدقيقة غير متوفرة حالياً، إلا أنه من المؤكد بأن الصراعات التي تشهدها بلاد العرب في شرقها الأوسطي من أزمة سورية وخلافات طائفية عراقية وفوضى ليبية وحرب يمنية وما رافقها من تشريد وترحيل، قد ضاعفت من عدد الجياع والمستقبل لا ينذر بخير ان استمرت الأوضاع على حالها.

II. المؤتمرات العالمية الثلاثة لمكافحة الجوع و سوء التغذية :

أمام هذه الوضعية الخطيرة، أقر المجتمع الدولي بضرورة القضاء على آفة الجوع، وارتكز كل ما تم اتخاذه من إجراءات على ما سُمي بـ "الحق في الغذاء"، أي: "الحق في الوسائل الكفيلة بإنتاج أو شراء أغذية كافية من حيث الكم والنوع، خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الوجهة الثقافية. ويجوز إعمال هذا الحق بجهود فردية أو بالاشتراك مع آخرين، ولابد من أن يتمتع به الكافة بدون أي تمييز مجحف على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي وضع آخر [...] والحق في الغذاء الكافي، كغيره من حقوق الإنسان الأخرى، يفرض على الدول الأطراف في العهد الدولي ثلاثة واجبات هي: واجب احترام هذا الحق، وحمايته، والوفاء به. ويشمل واجب الوفاء، بدوره، واجب تيسير وتوفير الغذاء" (FAO, 2001)، وهذا المفهوم قريب جداً من مفهوم "الأمن الغذائي" إلا أنه لا يشتمل على البعد الزمني، أي أنه يركز على الوقت الحاضر، لكن شأنه شأن الأمن الغذائي من حيث صعوبة تجسيده على أرض الواقع. وبين حين والآخر، تدعو منظمات دولية ناشطة في ميدان الغذاء والصحة ومجموعة من البلدان إلى عقد

مؤتمرات للنقاش والحديث عن أنجع السبل الكفيلة لضمان أمن غذائي على المستوى العالمي ووضع حدٍ للمجاعات، ونُصبت على إثرها هيئات خاصة ووضعت آليات محددة لبلوغ هذه الأهداف.

أ. المؤتمر العالمي للتغذية لسنة 1974:

إذا كان الحصول على الغذاء حق معترف به منذ أيام "عصبة الأمم"، إلا أن أول مؤتمر حول وضعية الغذاء في العالم عقب أزمة غذائية، عقد سنة 1974[2] وجاء نتيجةً للأزمة الغذائية العالمية التي مست العديد من دول العالم بين 1972 و 1974 و التي راح ضحيتها الملايين من الأشخاص. الأزمة الغذائية هذه مست كل القارات والعديد من البلدان: أستراليا، الاتحاد السوفياتي، الصين، الهند، أفغانستان، الصومال، إثيوبيا، الولايات المتحدة الأمريكية...،الخ) وتسبب فيها تشابك عدد من العوامل، أهمها:

- التقلبات المناخية العنيفة التي مست مناطق مختلفة من العالم بين 1972 و1974: جفاف في الولايات المتحدة، في الأرجنتين، في روسيا (وكل هذه البلدان من كبار منتجي الحبوب) وفي بلدان الساحل الإفريقية؛ وفيضانات في التحت قارة الهندية (في البنغلاديش وفي الهند).
- قرار الاتحاد السوفياتي في بداية 1972، شراء 30 مليون طن من القمح، تحسباً لإنتاج محلي ضعيف، مما تسبب في نقصان العرض الإجمالي وخلق ندرة في السوق العالمية.
- قرار الولايات المتحدة سنة 1973 بخفض "أسعار التدعيمات للتصدير" والخاصة بالصويا، إلى ما دون مستوى الأسعار على السوق العالمية.
- إعلان "المجلس العالمي للقمح" في أوت 1973، بأن المخزونات العالمية من القمح ومن الأرز قد نزلت تحت الحد الأدنى للأمان[3]، مما فتح الباب للمضاربين.

إذن، تسببت هذه العوامل وأخرى، في ارتفاع حاد للأسعار في غضون سنتين، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 1: «تطور الأسعار العالمية لبعض المنتوجات الغذائية بين 1971 و 1974» الوحدة: دولار أمريكي للطن

المنتوج	السعر المتوسط في 1971	السعر المتوسط في 1974	أقصى مستوى للسعر	نسبة التغير في السعر بين 1971 و1974
القمح	62	180	220	+190 %
الأرز	129	542	630	+320 %
الذرة	58	132	152	+127 %
الصويا	118	256	399	+116 %
السكر	90	595,2	1.122,8	+561 %

المصدر: Cépède.M, « La crise alimentaire », In Options Méditerranéennes, n°29, pp 21-25

وبعد شهر تقريباً من نشوب هذه الأزمة، طالب رؤساء دول عدم الانحياز المجتمعين في دورتهم الرابعة بالجزائر، اثنتين من أهم الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، "الفاو" و "جمعية الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية "Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement (CNUCED) بعقد مؤتمر مشترك للتحاور حول الوضعية الغذائية في عالمٍ ينتج فيه ثُلثي البشرية، ثُلث الغذاء. وبعد سنة من ذلك، وفي 17 ديسمبر 1974، عُقد أول مؤتمر عالمي للتغذية بمقر منظمة الفاو، بمدينة روما الإيطالية، وشارك فيه ممثلين عن أكثر من 100 بلد ومنظمة دولية، حكومية وغير حكومية، وخرجوا بعدد من القرارات، أهمها:

- التأكيد على حق الغذاء وضرورة استئصال الجوع من العالم في مدة أقصاها عشر سنوات.
- مطالبة الدول المتقدمة بتوفير المعونات المالية والتقنية لصالح الدول النامية من أجل مساعدتها على الرفع من مستوياتها الإنتاجية الزراعية.
- المطالبة بتكييف السياسات الزراعية بغية إعطاء الأولوية لإنتاج الأغذية.
- العمل على توفير المناخ المناسب لتحفيز الصادرات الغذائية للدول النامية، أي المطالبة بتجارة عادلة بين الشمال والجنوب.
- الحد من التبذير، خاصةً وأنه وعلى المستوى العالمي، 25% من الحبوب المنتجة تذهب هدراً خلال مختلف مراحل الإنتاج والنقل، أي قبل وصولها إلى المستهلك النهائي.
- الرفع من المخزونات العالمية وتحقيق احتياطات طوارئ.
- تنصيب نظام عالمي للمعلومات بغية الإنذار المبكر للأزمات الغذائية والكوارث الطبيعية، التي قد تشكل تهديداً على الأمن الغذائي.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى الأنظمة البيئية والمسطحات المائية من بحيرات وأنهار وبحار.

لكن غالبية هذه القرارات لم تتجسد على أرض الواقع، وبعد مضي خمسة عشرة سنة من انعقاد هذه القمة، تزايد عدد الجياع ووصل إلى مستويات لم يشهدها العالم من قبل، وتزايدت الهوة ين الدول المتطورة والدول النامية، حيث أنه بينما يعاني 800 مليون من شعوب العالم الثالث من نقص التغذية، يشتكي 300 مليون من ساكني الدول المتقدمة من التخمة (استهلاك أكثر من 3.500 كيلوحريرة في اليوم).

ب. المؤتمر العالمي للتغذية لسنة 1996:

وتواصل الأمر كذلك وفقد الجياع الأمل، إلى أن سقط جدار برلين سنة 1989، وأين وثق الجميع بأن نهاية الحرب الباردة وأن تبني الليبرالية المقترنة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، سوف تؤدي حتماً إلى وقف الصراعات

والحد من الإنفاق على التسلح، وبالتالي توفير موارد مالية إضافية ستستعمل في تطوير الدول النامية والنهوض بزراعتها، لكن عوائق هيكلية وحسابات سياسية، وقفت أمام الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. وبعد ذلك بسنوات قليلة، حلت محل "الاتفاق العام حول الأسعار والتجارة General Agreement on Tarifs and Trade (GATT)"، هيئة جديدة سميت بـ "المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondiale du Commerce (OMC)"، علقت عليها الكثير من الآمال في تنصيب أسس تجارة عادلة وفي الحد من الجوع في العالم. لكن الأحداث أظهرت عكس ذلك، وحتى وإن ساهمت هذه المنظمة بفعالية في توسيع الأسواق، في التقليل من تكاليف الصفقات التجارية وفي انتشار سريع للمعرفة، إلا أنها لم تعطي البلدان النامية فرصاً حقيقية للنهوض بقطاعها الزراعي، ومازالت سياسة "الإعانات الزراعية" التي تطبقها الكثير من الدول المتقدمة، على غرار دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حاجزاً كبيراً أمام تنصيب نظام تجاري عالمي عادل ومُنصف. وزادت وضعية الدول النامية تأزماً بعد انهيار أسعار البترول في منتصف التسعينات وعرفت العديد من هذه البلدان تصعيدات أمنية خطيرة: تناحر عرقي في إفريقيا، استيلاء جماعات دينية على الحكم في بعض الدول الآسيوية (مثل أفغانستان التي أصبحت بيد حركة "طالبان")، توسع نشاط الجماعات الإرهابية، على غرار الجزائر ومصر، التي عانت كثيراً في هذه الفترة.

وفي جو مفعم باليأس، عقد المؤتمر العالمي الثاني للغذاء، بين 13 و17 نوفمبر 1996 بمدينة روما، والتقى فيه 10.000 مشارك، منهم 82 رئيس أو رئيس حكومة و30 نائب رئيس أو وزير أول، يمثلون 185 بلداً بالإضافة إلى ممثلين عن المجموعة الأوروبية.

وكانت هذه القمة الرفيعة المستوى التي كان شعارها "الغذاء للجميع"، استجابة "لاستمرار وجود حالة سوء التغذية على نطاق واسع وتنامي القلق حيال مقدرة الزراعة على تلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل" (FAO,1996)، ففي تلك الأثناء، وحتى وإن كان نصيب كل فرد (من الـ 5,8 مليار نسمة) من الغذاء قد زاد بـ 15% مقارنةً على ما كان عليه أيام مؤتمر 1974، إلا أن 800 مليون شخص مازالوا يعانون من نقص التغذية في أرجاء عديدة من العالم. وشدد المشاركون في هذا المؤتمر على ضرورة تطبيق "الحق في الغذاء" وناشدوا على أن ينتهج الجميع ما قام به عشرون بلداً ممن أدمجوا الحق في الغذاء في دساتيرهم الوطنية، وعموماً، تم خلال هذه القمة اتخاذ مجموعة من القرارات، عرفت بـ "الالتزامات السبعة لقمة روما"، كما وضع 26 هدف و182 اقتراح من أجل:

- خفض عدد الجياع في العالم بالنصف قبل 2015 (أي في أجل قدره 20 سنة).

- إنشاء "البرنامج الخاص للأمن الغذائي" والذي يهدف إلى زيادة إنتاج الأغذية وتوافرها في 86 بلداً يعرف عجزاً غذائياً وتراجعاً في المستوى العام للأجور.
- محاربة الفقر وتحقيق السلام، حيث اعترف المشاركون بأن هذين العاملين شديدي الارتباط بالأمن الغذائي.
- وضع الأسس لتجارة عالمية نزيهة، توفر فرصاً للبلدان الفقيرة في تسويق منتجاتها الزراعية التي تمتلك فيها ميزة نسبية.
- استعمال عقلاني للموارد الطبيعية بما يضمن تنمية مستديمة وحفاظ على البيئة وتلافي الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان.

ويتبين من الهدف الأول (خفض عدد الجياع بالنصف)، أن نظرة العالم تجاه الغذاء والحصول عليه تغيرت وأصبحت أكثر واقعية بالمقارنة مع الذهنية السائدة في السبعينات، وأن تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي ليس بالأمر الهين ويتطلب تضافر كل القوى الاقتصادية والسياسية على جميع الأصعدة. كما أقر المشاركون ولو كان ذلك بطريقة غير مباشرة، على أن بلوغ الأهداف المنشودة لن يكون إلا بإحداث ثورة حقيقية وبناء الحضارة البشرية على قواعد جديدة أسسها التعاون، العدالة والسلام.

ت. القمة العالمية الغذائية الثالثة:

انقلب العالم رأساً عن عقب في الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصرف العالم أنظاره ولشهور طويلة عن جياع العالم، وصبت جل اهتمامه على الإرهاب الذي بات يهدد أسس الحضارة الغربية، وكان لهذه الأحداث ولأخرى، دور في تدني قيمة الدولار أمام العملة الأوروبية. ومن جهة ثانية، كان يظن العديد بأن النزعة المتمثلة في انخفاض أسعار الغذاء على طول عشريات متتالية سوف تتواصل، ولم يتوقع أحد بأن تتزايد الأسعار في ظرف سنتين (2008/2007) بأكثر من 52%، وكان ذلك بسبب عدد من العوامل، أهمها:

- دخول "الوقودات الحيوية" في تنافس مع الإنسان على بعض الحبوب والمحاصيل الزراعية الأساسية، كالذرة وقصب السكر، فتزايد الطلب على هذه الوقودات وصعوبة استصلاح مساحات جديدة، تسبب في خلق هوة بين العرض والطلب وبالتالي ارتفاع أسعار هذه السلع[4]، مما شجع المزارعين على التخلي عن إنتاج محاصيل أخرى كالقمح، وخلق بدوره ندرة "إضافية" في هذه المحاصيل وارتفاع أسعارها هي كذلك.
- نقصان مستويات الإنتاج الزراعي في عدد من البلدان على غرار أستراليا، بسبب الجفاف الكبير الذي مس المنطقة لسنتين على التوالي.

- انخفاض مستويات المخزون العالمي من القمح والذرة، وخاصةً في كندا والولايات المتحدة، أين بلغت المخزونات الحكومية أدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- تزايد الطلب على الحبوب في بعض البلدان الصاعدة: الذرة بالنسبة للصين والقمح بالنسبة للهند، والسبب في ذلك تحسن المستوى المعيشي في هذه البلدان، مما زاد من استهلاك اللحوم والتي يتطلب إنتاجها توفير الأعلاف بكميات كبيرة، وكذا انتقال السكان من المناطق الريفية (أي التخلي عن الزراعة) للعمل في المدينة وتحويل العديد من الأراضي الفلاحية لأغراض غير زراعية كالإسكان وبناء المصانع.

تكرر إذن سيناريو السبعينات وأثبت هذا فشل المؤتمرات السابقة، كيف لا والمجموعة الدولية لم تفلح في إنشاء مخزونات معتبرة تقي البشرية من تقلبات الزمان ولم تستطع التحكم في الاستهلاك وترشيده، وبسبب ارتفاع الأسعار هذا ازداد عدد من يعانون من نقص التغذية بـ 75 مليون شخص، أي بعد انعقاد المؤتمر الثاني للغذاء، لم ينقص عدد الجياع بالنصف ولا حتى بالربع، بل زاد عما كان عليه بين 1997/1996 بـ 15%، وبلغ إجمالي جياع العالم في 2008 ما يقارب الـ 923 مليون نسمة (FAO, 2008).

وعلى إثر هذه الأزمة الجديدة، عقد مؤتمر الغذاء الثالث بروما في 5 جوان 2008، وشارك فيه ممثلون عن 181 دولة وعن الجماعة الأوروبية للتحاور حول التهديدات التي يشكلها ارتفاع الأسعار، تغير المناخ بسبب الاحتباس الحراري وتزايد استعمال الوقودات الحيوية وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي العالمي والقومي.

وتعهد المشاركون باتخاذ تدابير فورية وعلى الأمد القصير وأخرى على المدى المتوسط والطويل:

- التدابير الفورية (على المدى القصير):
  - زيادة حجم المساعدات الغذائية العالمية وإيصالها إلى من يحتاجون إليها في أقرب الآجال.
  - ضرورة استعراض خدمة الديون لتحسين الوضعية المالية للدول الفقيرة ومنح قروض لهذه الدول حتى تطور جهازها الإنتاجي الزراعي.
  - خفض تكاليف الحصول على الأعلاف والبذور والأسمدة لفائدة البلدان التي تعرف مستويات أجور منخفضة، ومنح الأولوية للمزارعين الصغار.
  - دعوة أعضاء "المنظمة العالمية للتجارة" على الالتزام التام والسريع باستكمال جدول أعمال "دورة الدوحة".
  - الحد من استعمال التدابير التقييدية والنظم الحماية التي قد تتسبب في تزايد ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية.
- التدابير المزمع اتخاذها على المدى المتوسط والطويل:
  - زيادة الاستثمار في الزراعة وضرورة تطوير المناطق الريفية والشبه حضرية.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع الممارسات التي تسمح بإدارة مستدامة للغابات، وباستغلال عقلاني للموارد السمكية.
- حث المجتمع الدولي والقطاع الخاص على تطوير تكنولوجيات جديدة، كفيلة بتحسين المردودية الزراعية والأهم من ذلك، نشر هذه التكنولوجيا بأقل تكلفة ممكنة.
- إقامة حوار دولي حول الوقودات الحيوية ومعرفة ما إذا كانت تستوجب كل الاهتمام الذي توليه لها الولايات المتحدة والبرازيل وبعض الدول الأوروبية.

وهذا يعزز ما ذُكر بخصوص المجتمع الدولي وكونه أصبح أكثر واقعية بخصوص الجوع والأمن الغذائي، هو العبارة التي ينتهي بها البيان الختامي لهذه القمة: «...وإننا نتعهد بالقضاء على الجوع وتوفير الغذاء للجميع اليوم وغداً »، ويلاحظ هنا عدم التقيد بتاريخ أو بأجل لبلوغ الهدف المرجو، كما جرت عليه العادة في المؤتمرات السابقة، فكأنما استفاق العالم أخيراً من وهمه وأدرك بأن معركة الجوع صراع مستمر لا مكان للحلول الظرفية في الحرب للقضاء عليه.

III. جهود دولية أخرى حيال الجوع والأمن الغذائي:

قضية الغذاء حيوية وشديدة التعقيد في آن واحد، وكما سبق وأن أشرنا إليه، فلم تفلح المؤتمرات الدولية حول الغذاء والتي عقدتها الفاو، من القضاء تماماً على الجوع أو تفادي نشوب الأزمات الغذائية (على الأقل تلك التي يكون فيها الإنسان وممارساته سبب في حدوثها) أو التقليل من انعكاسات هذه الأخيرة.

ولا يمكن إلقاء اللوم على منظمة الفاو ولا على "منظمة الصحة العالمية[5]"، فما هي في آخر المطاف سوى هيئات تسعى جاهدةً وبميزانية محدودة، إلى مراقبة وحراسة الوضعية الغذائية لـ 7 ملايير شخص، يعيشون على قارات مختلفة، من ديانات مختلفة وينشطون تحت أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة. إذن، الحد من الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، محاربة سوء التغذية والحفاظ على حظوظ الأجيال المستقبلية في العيش عيشةً كريمة، لا يمكن له أن يكون إلا إذا كانت الهيئات الاقتصادية والتكتلات السياسية الكبرى، طرفاً في المعادلة. وعلى هذا الأساس، أدمجت منظمات غير الفاو ومنظمة الصحة، قضية الأمن الغذائي والغذاء في انشغالاتها.

أ. الأمن الغذائي عند "الجات" والمنظمة العالمية للتجارة:

صحيح أن الغاية الأولى لل GAAT لم تكن إرضاء أو تغطية الاحتياجات الغذائية البشرية، بل هدفها كان تجارياً قبل كل شيء، فهي كانت تطمح إلى التخلص من الفوائض الإنتاجية ولا تأخذ بعين الاعتبار سوى سيولة الطلب (Casting, 1995). لكن في "جولة الأورغواي Uruguay Round" (من 1986 إلى 1994)، تم

التوصل لاتفاق هام حول النظم التقنية المسيرة للتجارة الدولية للسلع الغذائية: بما أن الـ GAAT كانت تجتهد على رفع الحواجز السعرية وتحرير التجارة الدولية، فإنها كانت متخوفة أن تحل محل الحواجز تلك، عوائق من أنواع أخرى (صحية، تقنية، نظامية أي معيارية...الخ)، تلقي في عرض البحر كل ما تم التوصل إليه، ولهذا الغرض وضعت هذه النظم التقنية المتمثلة بإيجاز في:

- العمل وفق معايير "الكوداكس أليمونتاريوس[6] Codex Alimentarius"، المنظمة المكلفة بوضع النظم والمعايير التقنية والصحية للسلع الغذائية.
- إقرار الحق لكل دولة عضو، بأن تضع نظم ومعايير خاصة بها على السلع التي تستوردها من الخارج، لكن من حق الدول الأخرى أن تطالبها بتقديم الحقائق العلمية والأدلة المادية التي وضعت على أساسها هذه النظم والشروط.
- تُلزم الدول الواضعة للنظم بأن تنشرها في مجلة خاصة قبل الشروع في تطبيقها وأن توزعها على نطاق واسع.

وبعد أن حلت منظمة التجارة محل الجات، وحتى وإن لم تكن لها علاقة مباشرة مع الأمن الغذائي، إلا أن القواعد التي وضعتها، أعطت الإطار الفعلي لتطبيق إجراءات أمنية على الغذاء المتبادل في العالم، حيث أن الإجراءات الصحية ومن حيث طبيعتها، تعتبر حاجزاً أمام التجارة، ولتجنب أن تستعمل الحجج "الصحية" كوسائل حمائية، اتفق الأعضاء في الأيام الأولى للمنظمة، على اتفاقيتين رئيسيتين هما:

- "الاتفاق حول تطبيق الإجراءات الصحية والصحية–النباتية[7] Accord sur l'Application des Mesures Sanitaires et Phytosanitaires (accord SPS): الذي يحدد الشروط والحالات التي يمكن فيها لبلد أن يضع حيز التنفيذ إجراءات صحية حيال البشر، الحيوانات أو النباتات، لها (أي الإجراءات) انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية.
- "الاتفاق حول الحواجز التقنية للتجارة Accord sur les Obstacles Techniques au Commerce (accord OTC ou TBT): يخص في المجالات الزراعية والغذائية، القواعد التي لا ترتبط بالاتفاق SPS وخاصةً ما يتعلق بنظم ومعايير وضع اللاصقات Etiquetage، على السلع الغذائية.

لكن وفي حقيقة الأمر، وضعت هذه الاتفاقيات حتى لا تُتهم منظمة التجارة وما تدعو إليه، بأنها في حد ذاتها عائق أمام تحقيق الأمن الغذائي العالمي، أو أن لها دور في الأزمات الغذائية والكوارث الإنسانية المتعلقة بالجوع، فلا يجب أن ننسى بأن تحرير التجارة يتناقض تماماً مع مبدأ "حماية المنتوجات الوطنية" الذي ترى فيه عدد من الدول، على أنه الوسيلة الكفيلة والضرورية لتحقيق أمنها الغذائي.

ب. الأمن الغذائي واتحاد دول المغرب العربي:

نصبت دول الاتحاد المغاربي سنة 1990، "مجلس الأمن الغذائي" والذي كانت مهمته بلوغ ثلاث أهداف رئيسية:

- على المدى الطويل، يجتهد المجلس في خلق سوق مغاربية زراعية مشتركة، هدفها تسهيل حركة السلع الزراعية والغذائية، وإعطاء التفضيل للسلع المغاربية عن الأخرى أي توفير الحماية لهذه السلع من المنافسة الأجنبية.
- وضع برنامج مغاربي لتكثيف الإنتاج الزراعي للسلع الأساسية كالقمح، المنتوجات الحيوانية (اللحوم، الحليب والبيض)، الزيوت النباتية والأسماك.
- وضع استراتيجية مشتركة لوقف زحف الرمال والمحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية.
- تقوية التعاون في كل المجالات المرتبطة بالأمن الغذائي بما في ذلك البحث والتطوير وتوسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الأعضاء حتى تشتمل على جميع بلدان الاتحاد.
- وضع قوانين ونظم مشتركة للمحافظة على صحة المستهلكين المغاربيين.

يكفي القول بأن الزمن أثبت فشل مجلس الأمن الغذائي المغاربي، مثلما أثبت فشل اتحاد دول المغرب العربي، وأظهر عدم قدرة أعضائه على تجاوز الخلافات لتحقيق مصلحة شعوب المنطقة.

IV. الوجه الآخر للمساعدات الإنسانية:

المساعدات الإنسانية و بناءاً على ما سبق، هي نوع من التضامن Solidarité أو الصدقة Charité، موجهة للشعوب أو للجماعات الفقيرة، المنكوبة أو التي تعيش وسط نزاع مسلح (Gallien, 1999). وقد تصدر المساعدات الغذائية عن مصادر مختلفة:

- منظمات حكومية أو غير حكومية ومنظمات دينية "خيرية"، ممولة عادةً عن طريق مساهمات المشتركين، الإعانات الحكومية أو الخارجية (من طرف هيئات دولية) أو عن طريق هبات الخواص.
- حكومات وجماعات محلية (أقاليم كونفدرالية، ولايات،...الخ).
- منظمات دولية على غرار منظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.
- مؤسسات خاصة وشركات متعددة الجنسيات.

وتستعمل هذه المساعدات عادةً في تغطية احتياجات أولية (المأكل، الشراب، المسكن بعد حدوث كارثة...الخ) وتأخذ أشكالاً مختلفة (هبات مالية، بضائع وسلع نهائية، سلع وسطية ومواد أولية) وحتى على شكل خدمات عندما يتعلق الأمر بإرسال اختصاصيين في مجالات محددة (أطباء، معلمين، تقنيين،...الخ). المساعدات الغذائية إذن، شكل

من أشكال المساعدات الإنسانية؛ كما يستعمل "المعيار الزمني" للتمييز بين أنواع المساعدات، فهناك "المساعدات الاستعجالية Aide d'urgence" و"الدائمة Aide permanente".

والمساعدات هذه، صادرة عن هيئات ومنظمات مختلفة، لكن قدراً هاماً منها قُدم في إطار "البرنامج الغذائي العالمي World Food Program (WFP)" الذي تسهر عليه منظمة "الفاو"، والذي يعمل على توزيع المساعدات على البلدان التي تقوم بتقديم طلبٍ في هذا الشأن، وحتى الجزائر فقد تلقت في السابق مساعدات غذائية في إطار هذا البرنامج، قدرت في الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 2003، بين 0,3 و0,4% من الاستهلاك الإجمالي[8].

وهذا البرنامج ممول من طرف عدد من البلدان الغنية و الفقيرة على حد السواء، وتختلف ميزانيته من سنة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للمساهمين (الشكل 04). وأهم هؤلاء عام 2016 تلك الممثلة على الشكل (05):

الشكل 4: «تطور ميزانية البرنامج الغذائي العالمي WFP بين 1998 و 2016» الوحدة: مليار دولار أمريكي

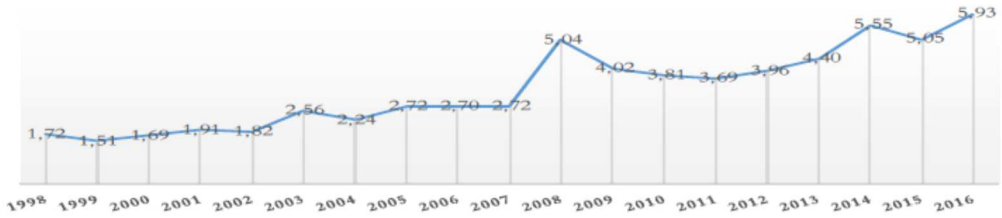

الشكل 5: «العشر دول الأكثر مساهمةً في البرنامج الغذائي العالمي WFP لعام 2016

الوحدة: مليون دولار أمريكي

مصدر الشكلين 4 و5: من إعداد الباحث بناءاً على معطيات موقع برنامج الغذاء العالمي (http://www1.wfp.org)

ساهمت بلدان G8 بما يضاهي 78% أي 4,62 مليار دولار سنة 2016 من إجمالي المساعدات المقدمة في إطار البرنامج، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أهم المساهمين (34% من الإجمالي العالمي و 44% من

إجمالي دول G8) ، لكن رغم أن هذه الأخيرة تتوفر على برامج مساعدات غذائية خاصة بها، على غرار "برنامج القانون العمومي 480 Public Law 480 (PL 480)" الذي يطمح إلى تطوير التجارة في البلدان الفقيرة وكذلك على تقديم المساعدات الاستعجالية للدول المتضررة أو المنكوبة؛ و "برنامج PL 416" الذي ينظم تصريف الفوائض الإنتاجية. أما عن إجمالي مساهمة الدول العربية والإسلامية في هذا البرنامج، فهي شديدة التذبذب، وتراوحت منذ الشروع في تطبيقه سنة 1998، بين 450 ألف دولار و515 مليون دولار. وفي الغالب تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى، بمساهمات تتراوح بين 2 مليون دولار (سنة 2001) و500 مليون (سنة 2008)، أما سنة 2016، فقد قاربت مساهمتها 36 مليون دولار. ويظهر الشكل (06)، تطور مساهمات الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى تطور سعر برتول "سلة الأوبك" بين 1998 و2016:

الشكل 5: «**تطور مساهمات دول عربية و إسلامية في البرنامج الغذائي العالمي**» الوحدة: مليون دولار أمريكي

منحنى بسلم لوغاريتمي، الأساس=10

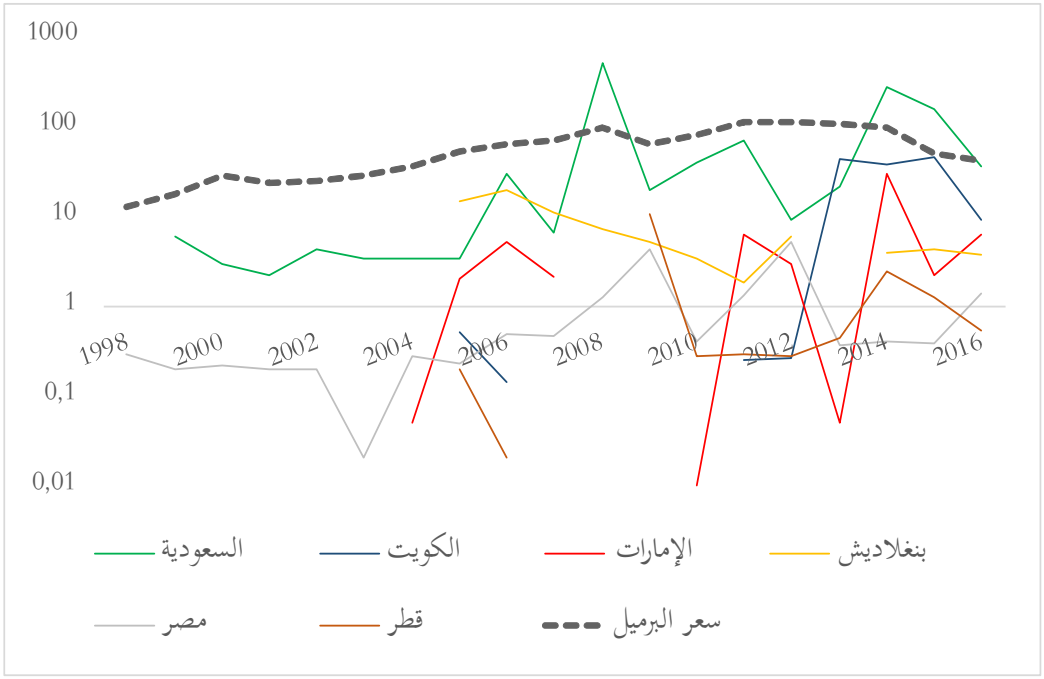

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على معطيات موقع برنامج الغذاء العالمي (http://www1.wfp.org)

وأول ما يلاحظ بشأن مساهمة السعودية هو أن رغم انخفاض إسهاماتها أيام بترول بـ 109 دولار سنة 2012 (مساهمة قدرها 9 مليون دولار أمريكي)، إلا أن هده الأخيرة شديدة الارتباط بأسعار البرميل على السوق العالمية، فعموما التزايدات والتناقصات في مساهمتها تزامنت بتزايدات وتناقصات في سعر البترول وأكبر المساهمات (503 مليون عام 2008 و271 مليون سنة 2014) كانت مع تجاوز البرميل 94 دولار.

كما يثير الانتباه في الشكل السابق، التذبذب والعشوائية التي تحكم حجم مساهمات الدول العربية والإسلامية، ونشير بالذكر بأنه قد حذفت منه مساهمات كل من إندونيسيا وماليزيا، فمساهمة الأولى شبه منعدمة ومتوسطها 500 ألف دولار سنوياً، ما عدا سنة 2006 أين بلغت 7 مليون دولار؛ أما ماليزيا، فمنذ سنة 2004، تساهم بمبلغ تابت قدره 1 مليون دولار سنوياً. ورغم ذلك، تبقى مساهمة هاتين الدولتين أكثر استقراراً من مساهمة اثنتين من أغنى الدول العربية: قطر والإمارات، فحتى مصر التي تعرف شحاً كبيراً في إنتاج البترول وتراجعاً معتبراً في مداخيلها من السياحة والتي تمر حالياً بأزمة اقتصادية خانقة، تساهم في المتوسط بما يضاهي 900 ألف دولار سنوياً، أما قطر وإذا استثنينا مساهمة عام 2009 والتي بلغت 10 مليون دولار، متوسطها باقي الأعوام لا يتجاوز 335 ألف دولار سنويا و الإمارات وباستثناء مساهمات أعوام 2011، 2014 و 2016 (6,3؛ 29,8 و6,1 مليون دولار على التوالي)، فمتوسطها هي لا يتجاوز 892 ألف دولار. أما الجزائر، فهي لم تساهم في البرنامج سوى مرة واحدة وكان ذلك عام 2016 بمبلغ قدره 10 آلاف دولار أمريكي...فكأنما عند المسلمين عامة والعرب خاصة (ما عدا بعضهم)، شراء أندية وتشييد بروجاً عالية وفنادق تحت البحر أكثر أهمية من سد رمق أطفال العالم...وإذا عاودنا النظر في الشكل (04)، يتبادر لذهننا سؤال هام: هل تباين حصص المساهمين من الدول الثرية مبني على قاعدة "أكثركم غناء أكثركم مساهمة" أم أن هناك أمور خفية تتستر بالمساعدات هذه؟ في عام 2007 مثلاً، كانت أكثر من 70% من المساعدات الأمريكية المقدمة في إطار هذه البرامج، موجهة إلى العراق، أفغانستان، بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً وبلدان جنوب شرق آسيا. لكن قائمة البلدان هذه و كل هذا السخاء، يشير إلى وجه مخفي للمساعدات الغذائية: فإذا كانت في الأصل تطمح إلى الحد من وتيرة الجوع و كثيراً ما تسمح بتجنب كوارث إنسانية حقيقية، لكنها إذا كانت موزعة بطريقة عشوائية و غير منظمة، فستساهم أكثر في تثبيت مستديم للا–أمن الغذائي وذلك من خلال زرع ثقافة "الاعتماد على الآخر" و بالتالي عدم وجود حاجة لتطوير الإنتاج المحلي في البلدان التي تتلقى المساعدات؛ و من خلال المنافسة غير العادلة، فالمنتجات الموزعة على شكل مساعدات، كثيراً ما يتم تحويلها عن وجهتها وتشكل فائضاً في العرض و تباع في الأسواق و بأسعار جد منخفضة لا يمكن للمنتجين المحليين منافستها. كما أن توزيع كميات كبيرة من الغذاء على شكل مساعدات، قد يغير من هيكل التجارة العالمية ويضع العديد من البلدان في حالة

تبعية غذائية حادة، فمثلاً وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي، كان 30% من القمح المتبادل على الأسواق العالمية صادر من الولايات المتحدة الأمريكية وموزع على شكل مساعدات، مجانًا أو بأثمان جد منخفضة بالمقارنة مع الأسعار الحقيقية، وجعلت هذه الوضعية العديد من البلدان النامية، مستوردة كبيرة للقمح الأمريكي الرخيص. كما يمكن للمساعدات الغذائية أن تعطي نتائج معاكسة تماماً للأهداف المسطرة في البداية، وذلك عندما تصبح هذه المساعدات عنصراً مدمجاً في السياسة الاقتصادية لبلد ما وشبيهة بالعضو المزروع، ففي رواندا وأوغندا مثلاً، 50% من الغذاء المستورد في نهاية التسعينات كان عبارة عن مساعدات خارجية، واستمرت هذه البلدان في الحصول عليها سنوات وسنوات بعد نشوب الأزمة أو الكارثة التي فرضت تقديمها في البداية، فالأزمة الأصلية زالت، لكن المساعدات تواصلت وحولت ذهنيات الناس فأفقدتهم ثقتهم في قدراتهم وحكمت عليهم بالتسول مدى الدهر بعدما أن كانوا في وقت مضى، على غرار اثيوبيا والصومال (أي حبشة الأزمنة القديمة)، أهل سخاء في أرض عطاء. ولعل من أخطر انعكاسات المساعدات الغذائية، أن تستعمل كوسيلة ضغط بيد الدول التي تقدمها على الدول التي تتلقاها، لتفرض عليها إيديولوجية أو اتجاهات سياسية ومواقف معينة إيزاء أحداث محددة يشهدها العالم. في الأخير، وبناءاً على إحدى المعطيات المذكورة في الشكل 3، والتي وحسبها، تكفي 25 سنت أمريكي يومياً (ربع دولار) لضمان قوت طفل جائع، قمنا بحساب ما يلزم في السنة لسد رمق جياع العالم ومثلنا النتائج على الشكل الموالي:

الشكل 6: «**مقارنة بين ميزانية برنامج الغذائي العالمي وما يلزم أن تكون عليه للقضاء على الجوع في العالم**»

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على معطيات من مصادر متعددة.

العجز في ميزانية البرنامج فضيع ويفوق كل التصورات، فحتى بافتراض أن جميع الجياع أطفال أي أن احتياجاتهم الغذائية أقل من احتياجات الكبار، وبافتراض أن عددهم بقي عند نفس مستوى عام 2013 (929 مليون جائع)، وبافتراض بقاء ميزانية برنامج الغذاء عند مستواها لعام 2016 (5,93 مليار دولار امريكي)، وبافتراض عدم حدوث كوارث طبيعية أو نشوب حروب وتوترات جديدة، فإنه يلزم على المجتمع الدولي أن يضاعف من ميزانية البرنامج بأكثر من 14 مرة للقضاء على الجوع في العالم...مهمة صعبة إن لم نقل مستحيلة وخاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة التي تشهدها الكثير من الدول وتولي رئاسة أمريكا رجل شعاره "أمريكا أولاً America First". فالوضع إذن يفرض ابتكار آليات جديدة لا تعني بالضرورة الاستغناء عن المساعدات، بل مساعدة الدول الفقيرة لرفع التحدي والنهوض باقتصادياتها لملأ بطون سكانها بما تنتجه هي وليس بصدقة الغير أو حسب مزاج دونالد ترامب.

الخلاصة

يبدو بأن برامج الحد من الجوع في العالم، غير ناجعة بالقدر الكافي، فالدول الغنية وإن كانت لا تبخل في تقديم المساعدات، إلا أن ذلك لكثيراً ما يكون لأغراض جيوسياسية بدل أن تكون المساعدات تلك مساعدات بمعناها الحقيقي أي مبنية على قيم التآزر والتعاون. وطالبت منذ عشريات ومازالت تطالب هيئات دولية كمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية وغيرها، أن تُوفر حلولاً أخرى تمكن البلدان النامية وعلى المدى المتوسط والطويل، من القضاء على مختلف المظاهر المتعلقة بسوء وبنقص الغذاء، بنفسها وألا تكون المساعدات الغذائية إلا وسيلة ظرفية ومؤقتة وليس هدفاً في حد ذاته، وذلك لأنها وإن طالت (أي المساعدات) فستنجر عنها انعكاسات وخيمة: جوع مستديم متوارث جيل عن جيل.

أما نحن العرب، فإذا لم نفلح في اشتقاق غذاء من البترول أو من الغاز، فمحتوم علينا أن نكثف من تعاوننا وأن نتجاوز خلافاتنا وأن نفكر ليس في مصلحة "بلداننا"، بل في مصلحة بلدنا الواحد، فقد يكون مُجدياً أن تنصب هيئات عربية بحتة، تعمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي وتُجنب شعبنا العربي أن يجد نفسه رهينة بورصة شيكاغو للأغذية وحسابات الغرب الخبيثة، التي قد تستغل الأوضاع للتغلغل أكثر في شؤوننا، والتي بعد أن تمكنت من إحكام قبضتها على جيوب حكوماتنا وحكامنا، ستمتد أياديها للشد على بطون أبنائنا.

الإحالات

[1].مبيد أعشاب قوي، استعمله الجيش الأمريكي خلال حرب الفييتنام، لحرق الغطاء النباتي "كيميائياً" و منع مقاتلي "الفييت كونغ *Viet Kong*" من الاختباء وراءه أو الاحتماء به.

[2].سبقت بالطبع هذا المؤتمر، قمم أخرى حول الغذاء، على غرار قمة الأمم المتحدة حول الزراعة و الغذاء التي عُقدت في مدينة "هوت سبرينغ *Hot Springs*" الأمريكية، لكن مؤتمر 1974 جاء كرد فعل للأزمة الغذائية 74/72، وليس كالتي سبقته و التي عقدت في ظروف "طبيعية" أو غير استثنائية إن صح التعبير.

[3].كانت مخزونات القمح في 1970/1969 تعادل بالنسبة للدول الخمسة المصدرة الأولى و الدول الخمسة المستوردة الأولى (من دون الصين و روسيا)، الـ 65 مليون طن، وانخفضت هذه الكمية إلى 26 مليون طن في 1974/1973. أما بالنسبة للأرز و في ما يخص مخزونات نفس المجموعة، فقد كانت في 1970/1969 تضاهي الـ 25 مليون طن و تدنت إلى 14 مليون طن في 1974/1973.

[4].في 2007، استعمل ما لا يقل عن 30 مليون طن من الذرة لإنتاج "الإيثانول" (نوع من الوقودات الحيوية)، أي 12% من الإنتاج العالمي لنفس السنة.

[5].هاتين المنظمتين وبالإضافة إلى "الديوان الدولي لأمراض الحيوانات *Office International des Epizooties (OIE)*"، هي المكلفة رسمياً بكل ما يمس الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

[6].هيئة مكلفة بوضع النظم و المعايير الدولية الخاصة بالسلع الغذائية الموجهة للمستهلك النهائي، وسميت هذه الهيئة بـ "لجنة الكوداكس أليمونتاريوس *Commission du Codex Alimentarius*" وأمانتها متواجدة في روما بمقر منظمة الفاو. والإضافة للهدف المذكور، تعمل هذه الهيئة على القضاء على الحواجز التي تعيق التجارة، ومن جهة أخرى على تشجيع تجار الجملة للمواد الغذائية على انتهاج سلوكيات أخلاقية وذلك للحفاظ على صحة المستهلكين وتشجيع التجارة العادلة والمنافسة الشريفة.

[7]. نص الاتفاق بالكامل متوفر على العنوان: "*www.wto.org/french/tratop_f/sps_f/spsagr*"، أما اتفاق OTC، فمواده متوفرة على الصفحة: "*www.vie-publique.fr/documents-vp/accordtbt.pdf*"

[8].تلقت الجزائر في سنة 1971، ما يقارب 139.600 طن من القمح على شكل مساعدات وانخفضت هذه الكمية إلى 33.540 طن بين 2001 و2003.

قائمة المراجع

1. **AIT AMARA. H** (2009), « *Quel futur alimentaire pour l'Algérie ?* », MILLE-FEUILLES, Alger.
2. **BEZBAKH. P** et **GHERARDI. S** (2000), « *Dictionnaire de l'économie* », LAROUSSE/HER, Montréal.
3. **BOUMENDJEL. S** (2003), *«Bréviaire économique de l'étudiant et du chercheur* », Publications de l'universte BADJI MOKHTAR, Annaba.
4. **BRUNEL. S** (2002), *«Famines et politique »*, PRESSES DE SCIENCES-PO, Paris.
5. **CEPEDE. M** (1986), *« La crise alimentaire », In Options Méditerranéennes, n°29*, Montpellier.

6. **ENGELHARD. P** (1996), « *L'Afrique peut-elle se nourrir ?* », *In* "Problèmes alimentaires dans le monde", CAHIERS FRANÇAIS, n°278, Octobre-Décembre, Paris.

7. **FOURASTIE. J** (1969), « *L'évolution des prix à long terme* », PUF, Paris.

8. **GALLIEN. V** et **GALLIEN. P** (1999), «*Mission d'étude relations humanitaires-militaires Albanie* », PLAISIANS - GROUPE URD, Paris.

9. **INSTITUT DE RECHERCHE POUR LE DEVELOPPEMENT (IRD)** (2002), « *Nutrition et politiques publiques-propositions pour une nouvelle approche des enjeux alimentaires* », CHARLES LEOPOLD MAYER, PARIS.

10. **MALASSIS. L** (2002), « *Nourrir les hommes* », FLAMMARION, Paris.

11. **PADILLA. M** (2005)**, «***Trente ans de politiques alimentaires dans la région, échecs et succès***»**, *In* "Les politiques alimentaires en Afrique du Nord", KARTHALA, Paris.

12. **PADILLA. M** (1997), « *La sécurité alimentaire des villes africaines : le rôle des SADA* », Communication présentée au séminaire sous-régional FAO-ISRA «*Approvisionnement et distribution alimentaires des villes de l'Afrique francophone*», Dakar, Sénégal, du 14 au 17 avril 1997.

13. **ROCHER. J** (1998), « *Après les feux de paille-Politiques de sécurité alimentaire dans les pays du sud et modernisation* », CHARLES LEOPOLD MOYER, Paris.

14. **RUIZ. C et RUIZ. M-C** (2000), « *Les états du maghreb-Le Maroc, l'Algérie, la Tunisie* », CLARTES, Paris.

15. **SILEM. A** et **JEAN MARIE ALBERTINI** (2004), « *Lexique d'économie* », 8ème édition, DALLOZ, Paris.